

سليم نصيب - مقرر، البنية القانونية،

الطلاب السنة الثانية الجاري بتاريخ ٨/٧/٢٠١٩

جواب السؤال الأول:

إنه المحيط البيئي يلعب دوراً هاماً في إدارة العملية الاستثنائية وتحقق الأهداف التي تتوخاها من الاستثمار. ونستطيع أن نقول بأنه ركيزة أي مجتمع والعلاقات التي تقوم بين أعضائه هو النظام البيئي الذي يمثل مجموع الهيئات والأجهزة والأفراد الذين لهم هدف رئيسي هو إدارة وتسيير المجتمع ككل.

وتعد العوامل البيئية من العناصر الأساسية في البنية الكلية للاقتصاد. وهي القوى أو العوامل التي تمركزها القرارات البيئية، وفيما سأل الحروب، التأميمات، المظفر على مؤسسات أودول صينية. وهذه العوامل ارتباط وثيق بالعوامل الاقتصادية، فلا نستطيع المؤسسات التي تعد بالاستثمار أن تتجاهل تأثيرها بفعل مما يحدث في البنية المحيطة به. فعلى سبيل المثال: قرار منع استيراد بعض المواد الخام أو السلع النهائية لا بد أنه يؤثر على عمل هذه المؤسسات. وكذلك قرار منع الحكومة بإعانات لصناعة ما، أو إعفاءات أو هو أفرز حديبية التي تمكن هذه المؤسسات والصناعات من المنافسة العالمية، مما يحل هديداً للمؤسسات الأجنبية، وفي نفس الوقت يمثل فرصة للمؤسسات المحلية.

جواب السؤال الثاني:

بسبب فله وسائل التحويل المحلية المتاحة تبحث الدول النامية إلى مصادر تحويل داخلية وخارجية، وتضم المصادر الداخلية للتحويل:

١- الادخار الاختياري: وهي المدخرات التي يتم بشكل حر ودون إجبار، وتتمثل:

- الادخار العائلي: ويحصل الفرق بين الدخل المتاح والإبقاء الحكومي.

- مدخرات قطاع الأعمال: ويقضي الأرباح المحبزة وتحويلها إلى ميزانية الدول، وتسمى:

- مدخرات قطاع الأعمال الخاص: وهي أرباح الشركات التي يملكها القطاع العام.

- مدخرات قطاع الأعمال الخاص: أي الدخل الصافي لهذا القطاع والذي يتضمن بدونه:

- مدخرات قطاع الأعمال عند المنظم، وهي مدخرات الشركات الصغيرة.

- مدخرات قطاع الأعمال المنظم، وهي مدخرات الشركات الكبيرة.

- ج - الإيداع الإيجاري: وهي تقطع من الدخول والشركات بصورة إيجارية، وتحتل؛
- د - الإيداع الحكومي: ويكون نتيجة الفرض بين مجموع الإيرادات العامة، والنفقات العامة.
- هـ - التمويل التضخمي: ويتم عن طريق نقل الذمة من المستثمرين في صورة أسهم مرتفعة إلى المنتجين في صورة أرباح استثمارية.
- و - هجم الصادرات: وهي التدفقات من النقد الأجنبي المتولدة من تصد السلع ومنتجات إلى الخارج.

جواب السؤال الثالث:

نصنف الاستثمارات وفقه الجهات التأييد إلى:

1- الاستثمارات المباشرة: وتنضم:

- الاستثمارات الانتاجية المباشرة: وهي تتضمن توليد قيم جديدة سواء أكانت قيم السلع أو الخدمات، أو العوائد المتولدة عن نشاطات المحفظة الاستثمارية في الأصول المالية.
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة: وهي أنه يقوم المستثمر الأجنبي سواء أكان شخصاً مالياً أو طبيعياً بممارسة نشاط تجاري في الدولة، بحيث يخضع هذا النشاط لسيطرتها وتوجيهه. وبهذا الشكل الاستثمار ^{هنا} الأجنبي المباشر المشترك.
- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.
- الشركات متعددة الجنسيات.
- مشاريع أو عمليات التجميع.

ج - الاستثمارات غير المباشرة: وتنقسم إلى:

- الاستثمارات الانتاجية غير المباشرة: وهي تأسس في بناء شركات أو تصدير كائنات اقتصادية أو تكنولوجيا أو إقليمية تخدم الانتاج المباشرة.
- الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة: بحيث يقصد دور المستثمر على مجرد تقديم رأس المال إلى جهة معينة لتقوم بهذا الاستثمار دون أن يكون له أي نوع من المراقبة أو المشاركة في إدارة المشروع الاستثماري.

جواب السؤال الرابع:

الحكومات الحديثة هي نظام يصمم في إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الإيداع

والاستعانة على نحو يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وزيادة المقدرة التكليفية للاقتصاد
 وتأخذ الأشكال التالية: ١- الأجزاء الذهبية ٢- المعاملة الذهبية القينية ٣- قواعد
 الائتلاف ٤- السموات الاحتشائية ٥- الائتمان الذهبي ٦- تهليل الخسارة
 إن الدولة بفرص الذهبية على المكلفين تشاركهم في الربح، ومن ثم لا بد أن تشاركهم في الخسارة
 ومعية هذه الخسارة يمكن حسمها مع دعاء الذهبية لسنوات سابقة أو لاهلة للخسارة الواقعة
 في فترتين تحديد الذهبية المفروضة. وبذلك يمكن تهليل الخسارة جزوياً على مبدأ استقلال
 السنوات الذهبية. وليتقدمه التهليل الممول الذي ربطته الخسارة بأوجهه ذهباً. ولتهليل
 الخسارة عدة أشكال: ١- التهليل إلى الخلف: بحيث تنزل الخسارة من أربع سنوات سابقة
 محددة مما يستدعي رد جزء من الضرائب التي دفعتها المكلف سابقاً ويوفر سهولة عالية للمستثمر.
 ٢- التهليل إلى الأمام: تنزل الخسارة أربع سنوات من السنوات المستقبلية التالية لسنة تحقق الخسارة.
 ٣- وقد يحوّل التهليل إلى الأمام إلى الخلف تماماً: بحيث يسمح بتهليلها إلى الأمام لعدد محدد من
 السنوات، فإذا لم تستفد الخسارة تهليل إلى الخلف لعدد من السنوات.

جواب السؤال الخامس:

قد يشهد تطبيع سياسة الكوفا على أرض الواقع بعض المشكلات التي تكتمل على المشرع الإنشائي
 لها، أهمها:

- لا بد من وضع تعريف دقيق للنشطة محل الخافز، ومعايير واضحة لتطبيقها.
- لا بد من تحديد بديهي جسيمة الإقصاء الذهبي (هل هو مسترخٍ الانتاج، أم شهد الشركة، أم انتفاء أعمال الإنشاء) فيتحديد هذه التواريخ بتحدد فاعلية الإقصاء.
- معالجة وضع المنشأة في حال تصفية المشرع بإنشائها وحدة الخافز الذهبي، وهذه المعالجة لا بد أن تختلف باختلاف سبب التصفية.
- معالجة وضع الخسارة التي تلحقه بالمشرع خلال فترة الإقصاء الذهبي، هل تهليل أم لا.
- المعاملة في تهليل الخسارة بين إظهار أو تصيدها من حيث المدة.
- معالجة وضع المشرع الذي توقف خلال فترة الإقصاء لأسباب خارجة كعدم إرادة المشرع.
- معالجة طريقة حساب الأرباح الاستهلاك بعد انتهاء فترة الإقصاء الذهبي.
- معالجة وضع الأرباح المحتملة التي تحققها المشرع في أثناء فترة الإقصاء وتبعتها.

انتها الأرباح

د. خالد المحمد